Vol 09 / Issue 38 / December 2025
ISSN 2568-6739 p105-144

Journal of social sciences
Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, Germany-Berlin

The Sociological Implications of Social and Technological Change for Belonging and Citizenship

Najla Arfa *
Faculty of Human and Social Sciences, University of Tunis- Tunis
arfanajla@gmail.com
https://orcid.org/0009-0004-9701-2880
https://doi.org/10.63939/JSS.2025-Vol9.N38.105-144

Received: 02/02/2024, **Accepted**: 28/10/2025, **Published:** 28/12/2025

Abstract: This article explores the dialectic of citizenship and belonging in parallel with the emergence of new and innovative technologies, which have reshaped the contours of personal identity for individuals and groups, while simultaneously deepening the social divide that has influenced the nature of social relationships. In this context, our research deconstructs the sociological meanings of social change, starting from the definition of this change and its connection to the concept of citizenship through its various manifestations, primarily participation and its procedural conditions such as dialogue and other forms of interaction. The article relies on sociological and legal frameworks, as well as examples drawn from field studies that address, according to the principles of pluralism and active citizenship, issues related to how the youth engage with the aforementioned social changes, which have touched upon aspects of identity, selfhood, and personality. The article begins with the issue of the conflict between social change due to technology and the new platforms of identity, and the process of reconstructing this reality as a condition for harmony between the culture of citizenship and belonging, and the dominance of technology

Keywords: Belonging, Citizenship, Social Change, Technology, Youth.

*Corresponding author

مجلة العلوم الإجتماعية
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين
المجلد:09/العدد 38/ديسمبر 2025
ISSN 2568-6739 ص105-144

إشكاليات الانتماء والمواطنة في ظلّ التغيّر الاجتماعي والتكنولوجي

نجلاء عرفة*
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة تونس-تونس
arfanajla@gmail.com
https://orcid.org/0009-0004-9701-2880
https://doi.org/10.63939/JSS.2025-Vol9.N38.105-144

تاريخ الاستلام: 2024/02/02 - تاريخ القبول: 2025/10/28 - تاريخ النشر: 2025/12/28

ملخص: يبحث المقال في جدلية المواطنة والانتماء بالتوازي مع بروز تقنيات جديدة ومستحدثة، أعادت تحديد ملامح الهوية الشخصية للأفراد والجماعات وأيضًا، عمّقت من الشرخ الاجتماعي الذي طغى على طبيعة العلاقات الاجتماعية. وفي هذا السياق، يقوم بحثنا على تفكيك الدلالات السوسيولوجية للتغيير الاجتماعي، منطلقين من تعريف هذا التغيير ومن ثمة، ارتباطه بمعاني المواطنة عبر تجلياتها المتعددة أساسا المشاركة وشروطها الإجرائية مثل الحوار وغيره من أنماط التفاعل. يستند المقال إلى أُطر سوسيولوجية وقانونية وأمثلة مستقاة من دراسات ميدانية، عالجت وفق مبدأ التعددية والمواطنة الفاعلة، إشكاليات تعاطي الفئة الشبابية مع ما أشرنا إليه من تغيرات لامست ما هو اجتماعي، وإمتدت لتشمل ملامح الهوية والذات والشخصية. وينطلق المقال من إشكالية التعارض بين المتغيّر الاجتماعي بفعل التكنولوجيا والمحامل الجديدة للهوية، وعملية إعادة بناء هذا الواقع شرط الانسجام بين ثقافة المواطنة والانتماء، وهيمنة التكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: الانتماء، المواطنة، التغيير الاجتماعي، التكنولوجيا، الشباب.

*المؤلف المرسل

مقدمة

يعدّ التغير الاجتماعي من أهمّ الصفات الملازمة للمجتمع الإنساني، حيث يمكن وصفه من منظور علم الاجتماع بأنّه الثابت الوحيد في حياة المجتمعات الإنسانية على تعدّدها واختلافها، والتغير الاجتماعي خلال مراحل حدوثه لا يمرّ دون أن يترك نتائجه على جميع المستويات، وفي مختلف البناءات الاجتماعية، وكما يمكن أن يكون وقعه متباينا ومختلفا من مستوى إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى، جدير بالذكر أنّ التغير الاجتماعي لا يحدث فجأة أو دفعة واحدة بل تظهر معالم بداياته وذروته على المستوى السلوكي والفكري للأفراد داخل المجتمع كما أنّ استجابات الأفراد والمؤسسات تختلف درجاتها باختلاف منظومة القيم والمعايير التي يتبنّاها الأفراد وتتحدد بموجبها علاقاتهم الاجتماعية أو تبنى على أساسها قواعد السلوك الفردي والجماعي، امتدادا لدرجات ومستويات التباين في استجابات الوحدات والأبنية الاجتماعية ومختلف الفئات التي يتشكل منها المجتمع تتولد وتظهر مشكلات وإشكالات و ظواهر تستدعي الوقوف عندها ملاحظة وتشخيصا وتدخلا لمعالجتها(حنان محمد عبد المجيد 2011) ومن الفئات الاجتماعية الأكثر تفاعلا وتجاوبا مع التغيّر الاجتماعي عند وقوعه وعبر مختلف مراحله فئة الشباب مما يجعلها عرضة للكثير من المشكلات إما لكونها الفاعل الأكثر حضورا في آليات التغير الاجتماعي خاصة في جوانبه الثقافية، وإما لكونها عاجزة عن مواجهة قوى التغير التي تؤثر سلبا على كينونتها وأدائها لأدوارها الفعلية أو المتوقعة. ولذلك فإنّ البحث في تأصيل وتجذير قيم الانتماء والمواطنة لدى الشباب ودوره في التغيّر الاجتماعي يقودنا إلى البحث في سوسيولوجيا التغيّر الاجتماعي وفي أهمية التنشئة على قيم وأسس المواطنة الواجب تنميتها لدى الشباب.

1 – في سوسيولوجيا التغيّر الاجتماعي

1-1- رؤية نظرية تحليلية

إنّ دراسة التغير الاجتماعي لا تتوقف عند الجوانب الكمية أو المادية الملموسة بل تتعدّى ذلك إلى دراسة ما هو ثقافي وأخلاقي وإنساني، وما يمكن تسجيله بخصوص التغير الاجتماعي في العقود الثلاث الأخيرة هو التسارع في مظاهره ومستجدّاته محليا وإقليميا ودوليا. ولذلك فإنّ دراسة التغيّر الاجتماعي، لأي نسق في المجتمع، ينبغي أن ينطلق من دراسة الظواهر والتفاعلات الاجتماعية وتشخيص أسبابها ودوافعها ومضامينها ونتائجها. أي أنّه ينبغي على الباحث أن يفسر السّلوكيات الاجتماعية، من خلال تفاعلها مع العوامل والقوى الموضوعية والذاتية التي تؤثر فيها، والتي تحدّد مساراتها في اتجاهات معينة سواء بشكل ظرفي (وقتي) أو نهائي (دائم). كما هو معلوم، فإنّ كل معرفة تبنى وتتجدّد بعناصر مشتقة من المعارف والنظريات السّابقة، لذلك فإنّ التعمّق في مفهوم التغير الاجتماعي يدفعنا إلى العودة إلى الإرث السوسيولوجي والأنثربولوجي، الكلاسيكي والحديث الذي تبلورت في إطاره أبعاد هذا المفهوم حتى تحول إلى براديغم لتحليل البنى والأنساق الاجتماعية في مجتمعاتنا المعاصرة (دلال استيتية 2004).

تعتبر دراسة ظاهرة التّغير الاجتماعي من الإشكاليّات والمجالات الأساسيّة التي شغلت اهتمام الباحثين في علم الاجتماع، منذ بدايات القرن الماضي، بل أنّ هناك من الباحثين من اعتبره أساسا لميلاد علم الاجتماع (محمد أمين الزغبي 1982). فقد شكّل البحث في مختلف التغيّرات الاجتماعية التي حلّت بالمجتمعات المعاصرة منبع بروز وتطور الفكر السوسيولوجي، مما ساعد على ظهور وإنتاج تصورات ومقاربات نظرية وإمبريقية عديدة، تسعى كلها إلى فهم وتفسير حقيقة التغير الاجتماعي (أميتاي أتزيوني، ترجمة: محمد أحمد حنونة 1984). وقد اهتمّت الأعمال الكلاسيكيّة بدراسة مظاهر التّحوّل وعوامله

التي تحدث في البنى والمؤسّسات في المجتمع الحديث. كما تمّ اعتماد مفهوم التّغيير الاجتماعي كأداة تحليل لأنساق تطوّر المجتمعات الإنسانيّة. وكلّ تحليل سوسيولوجي للتّغيّر في نسق القيم والمؤسسات، يعود إلى التّساؤل الرّئيسي حول قدرة الفاعلين على خلق أنماط وقواعد تفاعل جديدة، بل وعلاقات اجتماعيّة ومهنيّة جديدة داخل مختلف مؤسّسات الدولة والمجتمع بشكل عام.

يشير مصطلح التغير من الناحية اللغوية إلى: "التحول وينطوي على الاختلاف، ويقال غيرت الشيء أي جعلته على غير ما كان عليه، أو أصلح من شأنه أو بدله"(مجمع اللغة العربية). كما يحتوي التغير أيضا من الناحية اللغوية على معاني أخرى مترابطة فيما بينها: مثل الاضطراب، التجديد، التبدل، التطور، التدرج، الانتقال والتحسّن"(فاطمة مسدالي 2005). أما في الدلالة الاصطلاحية، فنجد أنّ التغير يعني عملا أو فعلا يتبدّل بواسطته شيء دائم، أو يتبدل في واحدة أو في كثير من سماته، ويعني كذلك تحولّ شيء إلى آخر، أو إبدال شيء من شيء آخر"(André Lalande 1996) والتغير مسألة طبيعية، وحقيقة اجتماعية عامة تشهدها كل المجتمعات الإنسانية بجميع ظواهرها ووقائعها، إذ لا وجود لمجتمع ثابت ثباتا كليّا أو مطلقا، بحكم تفاعل مجموعة من المتغيرات داخل بنياته الأساسية. كما أنّ التغير "لا يخضع لإرادة معينة، بل إنّه نتيجة لتيارات وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية، يتداخل بعضها في بعض، ويؤثر بعضها في بعض (إبراهيم مدكور 1975). قد لا نجد صعوبة في تحديد مفهوم التغير الاجتماعي، باعتبار كثرة استعماله في مختلف أدبيات العلوم الاجتماعية، بقدر ما يكمن الإشكال في طابعه الإجرائي. بمعنى كيف يمكنّنا تفكيك هذا المفهوم السوسيولوجي الشامل ضمن حقل اجتماعي خصوصي؟

المعلوم أنّ كل تحليل للتغير الاجتماعي، مهما كان مصدره، يتوقف مفعوله على مدى قدرة الفاعلين الاجتماعيين على تشكيل قواعد وأنماط للعمل وللعلاقات الجديدة. ويصبح التغير الاجتماعي وفق المقاربة السوسيولوجية يعني كيف يشكّل الفاعلون الاجتماعيون نسقا جديدا للفعل داخل حقل اجتماعي معين، فهو الذي يساعد على تحديد معايير الشرعية والعقلانية التي يتبناها، والتي تسود ممارسات أفراده وتكويناته، والتي تشكل علاقاتهم وتفاعلاتهم ومن ثمّ تشكّل وعيهم وإدراكهم(عبد الخالق مدبولي 1999). أما أسباب هذا التغيّر حسب عالم الاجتماع الفرنسي ريمون بودون (Raymond Boudon 1986) فتكمن في مجموعة من الأسباب الداخلية في نظام اجتماعي معين أو إلى أسباب خارجية أو الاثنين معا.

إنّ التغيّر الاجتماعي في المقاربة السوسيولوجية يعني " كل تحوّل يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة. ويشمل ذلك كل تغيير يقع في التركيبة السكانية (الانخفاض/ التوزيع السكاني في المناطق/ التوزيع حسب الفئات العمرية..) للمجتمع أو في بنائه الطبقي ونمطه الاجتماعي أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانهم وأدوارهم، في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها"(أحمد بدوي 1978). وفي هذا الإطار يذهب عالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني جيدنز إلى القول بأنّ "التغيّر الاجتماعي هو تحوّل في البنى الأساسية للجماعة الاجتماعية أو المجتمع، ويرى جيدنز أنّ التغير الاجتماعي هو ظاهرة ملازمة على الدوام للحياة الاجتماعية (Anthony Giddens: 743). ولعل ما نفهم من ذلك أنّ التغير ينطوي في عمقه على نوع من الاستمرارية، لأنّ التغير على مستوى الواقع الاجتماعي هو عملية مستمرة ومتجددة في آن واحد. كما أنّ هذا التغير يطال بصفة رئيسية البنيات الاجتماعية الأساسية التي يتشكّل

منها المجتمع، إذ يمكن ملاحظته في البناء الاجتماعي أو في العادات المعروفة أو في "معدات أو آلات" لم تكن موجودة من قبل (حنان محمد عبد المجيد 2011: 32). ولعلّ ما يمكن أن نستشفه من خلال هذا التعريف أنّه يركّز بالأساس على عنصر الاختلاف، وهو اختلاف في الأشياء والأدوار والعلاقات وفي العادات الاجتماعية...إلخ. وأي اختلاف يطرأ على هذه العناصر، على مرّ الزمن يعتبر في نظر هذا التعريف تغيّرا اجتماعيا. والتغيّر الاجتماعي أيضا هو كل "تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، وقد يكون هذا التغيير إيجابيا أي تقدما، وقد يكون سلبيا أي تخلّفا"(حنان محمد عبد المجيد 2011).

ومن نفس المنطلق عرف سالفادور جينر التغيّر الاجتماعي بأنّه "الاختلاف الملاحظ بين الحالة السابقة والتالية لمنطقة محدّدة من الواقع الاجتماعي، أو بالأحرى ما يحدث بين مرحلتين بمرور الوقت"(حنان محمد عبد المجيد 2011). وهنا يظهر عامل الزمن كعنصر أساسي في حدوث التغير الاجتماعي. لأنّ التغير في الواقع، وعلى الأقل بالنسبة لإميل دوركهايم، هو قبل كل شيء مرحلة تاريخية انتقالية بين حالتين مستقرتين للمجتمع. وفي نفس السياق يرى الباحث السوسيولوجي الفرنسي غريغوري لازاريف من جهته أنّ التغيّر الاجتماعي هو التحوّل القابل للملاحظة الذي يؤثر في بنية ووظيفة التنظيم الاجتماعي لجماعة ما، ويغير مجرى تاريخها. ومن ثمة فإنّ التغير الاجتماعي، عند لازاريف، يكون مرئيا وملموسا ويمكن ملاحظته، إذ يمسّ أساسا عناصر التنظيم الاجتماعي، وله القدرة على تغيير سياقات التحول ومجالاته. أما غي روشي فقد اعتبر في كتابه مقدمة في علم الاجتماع العام (Cf. Guy Rocher 1986). أنّ التغير الاجتماعي يتوقف إلى حدّ ما على التحوّلات الملحوظة والقابلة للتحقق على مدى فترات زمنية قصيرة. حيث يمكن لنفس الملاحظ أثناء حياته أو حتى فترة وجيزة من حياته، أن

يتتبع التطور ويعرف نتيجته، أو ما يمكن اعتباره مؤقتا كنتيجة[12]. فالتغير الاجتماعي هو "كلّ تحول ملحوظ في الزمن، والذي يؤثر بطريقة غير مرحلية أو سريعة الزوال، في بنية أو وظيفة التنظيم الاجتماعي لجماعة معينة ويقوم بتعديل مجرى تاريخها". وقد حصر غي روشي خصائص التغير الاجتماعي في أربعة نقاط وهي:

1. التغيّر الاجتماعي هو أولا وقبل كل شيء ظاهرة اجتماعية أي أنّه يخص الجماعة (الإنسان).
2. يجب أن يكون التغير تغيرا في البنية ليشمل التنظيم الاجتماعي في كليته أو في بعض مكوناته.
3. يفترض التغير في البنية ضرورة تحديده في إطار زمني ووصف مجموع التحولات وتتابعها.
4. التغير في البنية واستمرارية في التحولات، على أن لا تكون عابرة وسطحية.

اعتبر عدد من علماء الاجتماع أنّ العوامل الدّيمغرافية والتقنية والاقتصادية هي محرّك كل تحول اجتماعي. في حين أعطى البعض الآخر الأولوية إلى القيم لتفسير عوامل التغيير الاجتماعي. فإذا كانت هذه القيم ثابتة ومندمجة، فإنّها تساعد في تثبيت وتجميد النظام الاجتماعي للمجتمع في حلقة متكررة، ولكن حين تتبدّل هذه القيم، فإنّها تساهم في التعجيل بالتغيير الاجتماعي (Raymond Boudon 1984) على الرّغم من أنّه ليست كلّ التغييرات الثقافيّة والقيمية تؤدّي بالضرورة إلى التغيير الاجتماعي، فإنّ نسق القيم في نظر الكثير من الباحثين المعاصرين أكثر العوامل تأثيرا، بل يمثّل الإطار العام الذي يتمّ في ضوئه تحليل النّسق الاجتماعي، من حيث بنيته أو العمليات والتفاعلات التي تتمّ داخله (سامي محمد نصار 2005). والتساؤل عن الضغوطات المجتمعية، هو تساؤل يعبّر عن منبع السّلطة الأخلاقية لمؤسّسات المجتمع على الأفراد والمجموعات. وهذه

السّلطة هي التي تعكس مدى قدرته على إشاعة القيم والمعايير، التي تعطي للاندماج الاجتماعي طابعه الأخلاقي والرّمزي.

أجمعت مختلف المقاربات السوسيولوجية على أنّ التغيّر الاجتماعي نتيجة لسلسلة من المؤشرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحتى البيولوجية. وأنّ التغير الاجتماعي هو عبارة عن حركة دائمة يمكن أن يكون سريعا (الثورة) أو بطيئا (التقدم)، صاخبا أو هادئا، سلميا أو عنيفا، تلقائيا أو إراديا. وعندما يكون مقصودا أي مبرمجا يصبح تغييرا اجتماعيا وليس تغيرا اجتماعيا. ويختلف باختلاف المجتمعات مكانا وزمانا طبقا لاختلاف الثقافة السائدة لأي مجتمع وطبقًا لاختلاف النظام السياسي والاجتماعي والثقافي. بل وحتى في المجتمع الواحد تكون هناك مستويات في عملية التغير وذلك لكون المجتمع يضم فئات مختلفة إضافة إلى اختلاف الثقافة بين الأفراد وهذا يؤدي إلى تفاوت مضطرب لتقبل التغير الذي يحدث داخل المجتمع، وهذا التغير يلاحظ من خلال الاختلاف في أي مجتمع بين الماضي والحاضر نتيجة لمتغيرات كثيرة مثل الثورة الصناعية وما رافقها من تأثيرات في الجوانب الاجتماعية التي بدورها أثرت في القيم والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية، بل وحتى في الأوضاع الاقتصادية، سواء أكان على مستوى دخل الفرد أو الثقافة أو النظم السياسية، ونتيجة التقدم الحاصل في وسائل الاتصال الحضاري المختلفة وسرعة الانتشار الثقافي والهجرة السكانية وما صاحبها من تغير اجتماعي سواء أكان هذا التغير ايجابيا أم سلبيا فإنّ التغير الاجتماعي يحدث وفقا لقوانين معينة وليس بصورة عشوائية (دلال استيتية: 22) إجمالا تمرّ عملية التغير الاجتماعي بأربعة مراحل أساسية وهي :

– المرحلة الأولى : والتي ينمكن تسميتها" نقطة الانطلاق "وهذه الفترة تتميز ببطء التغيّر فيها ونقطة الانطلاق يمكن أن تكون أي وقت في تاريخ الجماعة أو النظام أو المجتمع.

– المرحلة الثانية : ويمكن تسميتها "التجديد "والتي تعمل فيها مجموعة من القوى الداخلية والخارجية بالنسبة للوحدة الاجتماعية على إحداث نقلات في نمط العلاقات الاجتماعية الموجودة ومثال على ذلك أنّ العائلة الريفية لما تدخل معدات الحياة اليومية الحديثة يصاحبها مجموعة من الأفكار والقيم وطرق العمل التي تترك آثار بارزة على نظام العائلة(دلال استيتية: 22).

– المرحلة الثالثة : يمكن أن نطلق عليها" التفكك " لأنّه في هذه المرحلة يضطرب إطار العلاقات الاجتماعية الذي كان له صفة الثبات النسبية بفعل وطأة التجديدات المستمرة ويبدو هذا واضحا عند مقارنة العلاقات الاجتماعية في المراحل الأولى وقبل التغير والمراحل اللاحقة لندرك ما لحقها من اضطراب وغموض.

– المرحلة الرابعة : يطلق عليها" التماسك "وإعادة التنظيم لأنّه في هذه المرحلة تنمو أطر جديدة من العلاقات الاجتماعية الجديدة وتتخذّ شكلا محدّدا داخل المجتمع فتنشأ أنماط من التوافق تضم المظاهر الجديدة للمجتمع المتغير.

ولذلك مهما تباينت الآراء والطروحات بخصوص التغيّر الاجتماعي سواء اعتبر مفهوم معقد ومتشعب الأبعاد والمستويات ينم عن تباينات في مراحل نمو المجتمع وتطوره، أو اعتبر زوالا تسلسليا لمنظومة اجتماعية وقيمية ملازمة لها والتوجّه نحو منظومة أخرى أكثر ديناميكية وكفاءة في توجيه قدرات المجتمع الطبيعية والبشرية، إلا أنّه يخلف آثارا يقبلها البعض ويرفضها البعض الآخر.

2-1 التعريف الإجرائي للتغيّر الاجتماعي

في ضوء نقاط التقاطع والمضامين المشتركة لمفهوم التغير الاجتماعي حسب ما ورد في التعريفات سالفة الذكر، يمكن تقديم تعريف إجرائي للتغير الاجتماعي وفق ما تقتضيه الدراسة الراهنة ومضمونه أنّ التغير الاجتماعي يشير إلى مختلف مظاهر وأشكال التحوّل

الكليّة أو الجزئية التي طرأت على البناء الاجتماعي الثقافي للمجتمع حدثت عبر أو خلال مجموعة من العمليات المتصلة عبر الزمن كانت لها نتائج على مختلف مستويات البناء الاجتماعي وكذلك على مستوى الفئات الاجتماعية المشكلة لهذا البناء الاجتماعي. كما أنّه عبارة عن كل ما يطرأ على البنيات والعلاقات والأدوار والتصورات والممارسات والعادات والقيم والمعايير، التي يتكون منها النظام الاجتماعي من تحوّلات ظاهرة وجوهرية، نتيجة تفاعل عدد من المؤثرات والعوامل الداخلية والخارجية. وهي تحولات يمكن ملاحظتها بصور مختلفة ومتنوعة، انطلاقا من متغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وديموغرافية ومجالية محددة.

يقترن مفهوم التغير الاجتماعي في الدراسة الحالية بما عرفته قيم المواطنة والانتماء من تطورات فقد ينظر إلى مفهوم المواطنة باعتباره أفقًا يتجاوز الصبغة القانونية الحقوقية، ليشير إلى حركية اجتماعية، هدفها تحرير الأفراد ودفعهم إلى العمل بفاعلية، للتمكّن من تركيب تاريخهم، والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي، يضمن مختلف حقوقهم، كما يضمن حريتهم وكرامتهم. وفي هذا السياق، تقدم مساهمة توماس مارشال (1893–1981) نموذجا نظريّا، يقترح نوعًا من التجاوز للمفهوم في صورته الأنوارية، وذلك انطلاقا من مسعى يهدف إلى توسيع دلالته في ضوء متغيّرات النصف الأول من القرن العشرين، وذلك بحكم أنّ كتاب توماس مارشال المعنون، المواطنة والطبقة الاجتماعية، (1950)، قدّم إسهامًا نظريا هاما في تطوّر دلالة المفهوم (محمد الهادي عفيفي 1975).

اعتبر مارشال أنّ المواطنة الجديدة تُعدّ بالضرورة مواطنة اجتماعية، لأنّها ترتكز على ميراث القرن الثامن عشر المتمثل في الحقوق المدنية، حرية الفرد أساسًا، مع مسعى جديد يروم المساهمة في الحدّ من غلوائها. وتستند مواقف مارشال في موضوع مواجهة غلو

المدافعين عن حرية الفرد بصورة مطلقة، إلى المكاسب السياسيّة والاجتماعيّة الجديدة للقرن التاسع عشر، وهي المكاسب التي بنت ورتبت ملامح مطلب الحق في المشاركة في الحكم والحق في المشاركة في القرار السياسي. بل إنّ النموذج المذكور لا يقف عند مكاسب القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بل إنّه يعتبر أنّ جيل حقوق الإنسان الاجتماعي، المتمثّل في الحقوق الاجتماعيّة، من قبيل الصحة والتعليم والثقافة، يُعَدُّ بدوره من بين الأسس الجديدة الموصولة اليوم بمفهوم المواطنة ودلالتها. ويترتّب على كل ما سبق، أنّ منظور مارشال يبلور نموذجا جديدا يقرّ بجملة من المعطيات الاجتماعيّة والسياسيّة، التي تروم في نهاية التحليل ممارسة أشكال من تحويل وتوسيع دلالات المفهوم (محمد الهادي عفيفي 1975).

ونستطيع اليوم انطلاقا من جهود مارشال ومن أعمال باحثين آخرين، حاولوا بدورهم استيعاب جوانب من متغيّرات عصرنا، والنظر إلى مفهوم المواطنة في ضوئها، أن نلاحظ التوجّهات الهادفة إلى التقليل من الشحنة القانونية التي تحصر المفهوم في علاقة الفرد بالدّولة لتحوّله إلى مفهوم لا يقتصر على المجال السياسي وحده، قدر ما يستوعب أيضا مختلف قيم المجتمع المعاصر، في كثير من تمظهراتها المجتمعية والمؤسساتية في اتصال وثيق بالتغيّر الاجتماعي بما هو ذلك التحوّل الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد وكلّ ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن، لهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة أو مرحلة زمنية معينة أو محدّدة (تهاني حسن: 259).

اتجهت أبحاث جون رولز John Rawls في موضوع العدالة، ودراسة ويل كيملك Will Kymlike، في موضوع التعدّدية الثقافيّة إلى استيعاب مفهوم المواطنة في إطار التعدّد

الثقافي، إضافة إلى المناقشات التي تربط اليوم مفهوم المواطنة بالهوية والقيم والمساواة، سمحت نتائج هذه الأبحاث مجتمعة في إغناء وتوسيع حقول دلالته. كما ساهمت التطوّرات التي لحقت المجتمع المعاصر، بالوقوف على جملة من المعطيات والخلاصات النظرية، المطوّرة لدلالته. ويُمكننا أن نكثّف أبرز نتائج الأعمال المذكورة في العناصر الآتية:

- أصبح مفهوم المواطنة يلحّ في صيغ تداوله الجديدة، على ضرورة التقليل من البعد الإثني والديني من دون نفيهما. ومن ثمّة يتطلّع إلى منح الاعتبار الأوّل للرابطة المدنية، وذلك بالإعلاء من شأن القيم الصانعة لها، بهدف العمل على استيعاب الاختلافات العقائدية والإثنية، بدون أن يعني هذا كما قلنا، نفي الأبعاد الأخرى المعزّزة للمواطنة الثقافيّة والقيّمية.
- لا تنفي رابطة المواطنة في أبعادها الجديدة، أصناف الروابط الأخرى الصانعة لنسيج التجمّعات البشرية، من قبيل الرّوابط الثقافيّة والعقائديّة.
- لا يمكن فصل المواطنة عن الديمقراطية وقيمها، فهي أساس المجتمع السياسي وأساس تكون المجتمع المدني.
- يترتّب على تشبّع المجتمع بالمواطنة وقيّمها، انتعاش الحسّ المدني والقيم المدنية، الأمر الذي يعزّز قيم المساواة والتعاون والتعاضد والتشارك.

لذلك فإنّ ثقافة المواطنة هي عبارة عن نسق مجتمعي يوجه من خلاله الفعل اليومي لإنجاز المهام والتفاعل أو للتكيف مع المحيط الاجتماعي. وطرق التفاعل هي التي تشكل هوية الشعب الحقيقية، باعتبار أنّ هذه الثقافة تمثّل مرجعا ومِقْودًا لبناء المشروع المجتمعي في المستقبل. فمن خلال المعيش اليومي للمواطنين تتشكل العادات وتضبط السلوكيات والأعراف (القوانين) الضمنية وغير المكتوبة التي تحدد المعاني والقيم التي يتناقلها أفراد المجتمع ويتصرفون جميعا في ضوئها. وهي كلها تواجه تحديات أمام تطورها حتى تتطابق مع ما شهدته مجتمعات الغرب من عقلنة وفصل بين المجالات

(عبد اللطيف الهرماسي، 2006). لذلك فإنّ هذه الأبعاد الأنثربولوجية تمسّ السلوكيات والعلاقات وأيضا الذاتيات الفردية والجماعية(Claude Dubar2000). إذ يقترن التغيّر الاجتماعي بمجموع الاختلافات والتبدّلات التي تتبلور في النظام الاجتماعي المتمثل في نسق التدرج الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية من خلال الأدوار والمكانات الاجتماعية عبر الزمن، غير أنّ هذه الاختلافات والتبدّلات الحادثة في النظام الاجتماعي لا تحدث في فراغ بل من خلال تأثير نوعين من القوى،قوى داخلية وتفعل فعلها في تحريك أحد مكونات التدرج أو المؤسسات الاجتماعية وقوى خارجية من خارج النظام الاجتماعي تفعل فعلها في تحريك وتبديل أحدى مكونات النظام الاجتماعي(معن خليل العمر: 28).

2- دور قيم الانتماء والمواطنة في التغيّر الاجتماعي

تواجه منظومة قيم الانتماء والمواطنة، في عصرنا الحاضر موجة عاتية من المتغيرات والتحديات غير المسبوقة، في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية وغيرها على مستوى دول العالم النامي ومنها الدول العربية والخليجية بوجه خاص، فمن هذه التحديات ما تعرضت إليه هذه الدول من غزو وتذويب ثقافي مقصود وغير مقصود، وما لذلك من تأثير سلبي في شتى مناحي الحياة: الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أفقد هذه الدول القدرة على المقاومة (محمد عقل: 69). فقد أكدّت عدد من الدراسات أنّ دول هذه المنطقة شهدت في ظلّ مظاهر العولمة تغيراً ماديا واجتماعياً وثقافيا بدرجة غير متوازنة مع قيمه وإمكاناته. بالتوازي مع انتشار العولمة راجت مقولة المواطنة العالمية كنقيض لمفهوم المواطنة التي تنبني أصلا على فكرة الانتماء لحيز جغرافي محدّد ترعاه الدولة، أصبحت مفردة المواطنة في صيغ تداولها الجديدة، والمتداولة على وجه الخصوص في الخطابات الليبرالية، المستندة إلى بعض أوليات البعد الاجتماعي والبعد العولمي، تُقرن بنعوت محدّدة، من قبيل المواطنة المتعولمة، والمواطنة النَّشطة، ومواطنة

مجتمع الشبكات. الأمر الذي يكشف أنّ التغيّرات التي ما فتئت تصنعها المتغيّرات الاقتصاديّة الموصولة بالطفرة التكنولوجية، في مجال الاتّصال والتّواصل، تساهم بدورها في منح المفردات الجديدة المركّبة دلالات جديدة. نحن نشير هنا، إلى بروز تسميات مركبة ومعينة لمظاهر التحوّل التي لحقت معنى المواطنة. يتعلّق الأمر بما يطلق عليه البعض اسم المواطنة الكونية.

تسهم مجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تطرأ على المجتمعات الحديثة في إحداث تحوّل داخل البناء الاجتماعي وبتأثير من وسائل الاتصال ليتمّ تسريع حركة التغيّر التي قد تترافق مع ظهور أشكال عديدة من الصراع الثقافي بين القديم والحديث بالإضافة إلى جملة من المتغيرات المعرفية المتصلة بتزايد سرعة إنتاج المعرفة ومراكمتها وظهور تخصصات وعلوم جديدة وهو ما أدّى إلى تداخل العلوم أو ما يعرف بالدراسات البينية وقد ترافق ذلك مع سرعة تبادل المعلومات (عصام توفيق 2008). أما على المستوى الاقتصادي فقد تمّ تحديد الأسواق وظهرت شركات عابرة للقارات وتدفقت الاستثمارات الخارجية وهو ما أنتج متغيرات سياسية متصلة بتحديد نطاق الدول وتحجيم أدوارها السياسية ليحدث تغيّرا كبيرا في مفهوم المواطنة ويبرز مفهوم المواطنة العالمية وما رافقها من تذويب للهويات المحلية على حساب الهويات الثقافية العالمية. إنّ المتغيرات المعاصرة كظاهرة العولمة وما صاحبها من تحديات غير مسبوقة اقترنت بصراع محتدم وسعي محموم إلى تذويب وتغييب قيم وثقافة الطرف الأضعف بما يحقق مصالح الطرف الأقوى. ولعل من أخطر تأثيرات هذه الظواهر تأثيرها السلبي على البعد الثقافي للشعوب وقيمها من خلال تشويه صورة القيم المحلية ووصفها بالتخلف والرجعية وعدم قدرتها على التجديد المتوازن وإفقاد الأسرة لقيمتها باعتبارها مرجعية ضابطة للقيم والسلوك، فضلا عن زعزعة قيم المواطنة كإضعاف الولاء والانتماء الوطني لدى المواطن تجاه وطنه وغيرها

(محمد أحمد درويش 2009). ومن ثمّ يتضح الدور الأساسي الذي تلعبه القيم في توجيه ميول وطاقات المجتمعات والأمم، لاسيما عندما توفر الدولة لهذه القيم المناخ المناسب لممارستها عمليا، عندها تصبح القيم سلوكا حضاريا من المواطن تجاه وطنه تمارس بصورة تلقائية وبرقابة ذاتية، فتكون المصدر والموجه والقانون والمعيار والضابط المنظم لأفكار ومشاعر وجهود وطاقات وموارد الأفراد والمجتمعات والأمم عبر التاريخ. ومن الأمثلة الموضحة لدور القيم في بناء الأمم والشعوب، تجربة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية التي بنت نهضتها على قيم المشاركة والحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والشفافية والمرونة والطموح ودعم القيادات الصالحة، ومن المؤمل أن تلعب فئة الشباب دورا بارزا ورئيسا في تحقيق ذلك.

تواجه قيم المواطنة والانتماء جملة من التحديّات والمعوقات تتمثّل أساسا في انحسار قيمة حب الوطن خاصة لدى فئة الشباب، وأصبح الوطن بالنسبة لهم فقط المكان الذي يحقّق لهم الرفاهية والثروة، مع تراجع مكانة الرموز الوطنية من المخيلة الثقافية المحلية وإحلال الرموز العالمية محلّها، فضلا عن تزايد نفوذ المنظمات غير الحكومية في القرارات والتشريعات الحكومية وتزايد الشعور بالمواطنة العالمية مع تراجع واضح للشعور بالمواطنة المحلية (ماجد الزيود: 22). وقد تعاظم تأثير هذه التحديات على المواطنة، في ظلّ ثورة المعلومات والتقدّم السريع والمتلاحق لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي حوّلت الكثير من المجتمعات التقليدية الأكثر قدرة على الحفاظ على هويتها الوطنية وخصوصيتها الثقافية إلى مجتمعات مفتوحة تعرف بمسميات عديدة منها مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة، فالتطوّر السريع في هذه التكنولوجيا مكنّها من لعب هذا الدور، من خلال الانتشار الواسع لشبكة الانترنت، والتي أتاحت المعلومات والمعرفة وأصبح من اليسير تقاسمها مع الآخرين على مستوى العالم، وما صاحب ذلك من آثار واضحة على اختراق

الخصوصية، والسعي إلى تشكيل ثقافة جديدة تعرف بالثقافة العالمية والتحوّل إلى مواطنة جديدة تعرف بالمواطنة العالمية مقابل تقويض الثقافات الوطنية (السيد ياسين : 101). الأمر الذي يجعل الحفاظ على الخصوصية الثقافية والتماسك بمبادئ وقيم المواطنة القومية، في ظلّ هذه المتغيرات المعاصرة، أمرا في غاية الأهمية، كما يدعو أيضا إلى ضرورة إعادة النظر في تربية الأفراد على قيم الانتماء والمواطنة ونبذ كل ما يهدّدها.

إنّ هذه المتغيرات المتسارعة التي يمرّ بها العالم، سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المجتمعي المحلي، كان لها أثر كبير على نسيج العلاقات في المجتمع الحديث، وعلى عوامل الاستقرار والتنمية في جميع المجالات، مما يحتم على هذه الدول مواجهة هذه التحديات باتخاذ كافة الوسائل والإجراءات اللازمة لمراجعة هذا الوضع وتحديد الأسباب، ومن ثم اتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة، ومراجعة الخطط الوطنية القائمة في كل مجتمع، بما يتناسب مع الظروف، من خلال إعادة رسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية بموضوعية وشفافية للاستفادة من النواحي الإيجابية لهذه المتغيرات، وفي نفس الوقت تجنب الآثار السلبية لها على منظومة القيم في المجتمع، وفي مقدمتها قيم المواطنة والانتماء التي تمثّل في الحقيقة دعامة جوهرية من دعائم التطور والتنمية فهي عماد بقاء الأمم، بل واستمرارها ورقيّها وتطوّرها بهدف المحافظة على منظومة القيم التي هي في حقيقتها منظومة وقائية من كافة مصادر الإخلال بالأخلاق والاستقرار العام. لذا فإنّ منظومة القيم عندما توفّر لها الدولة الرشيدة المناخ الملائم لممارستها سيكون لها معنى سام لدى جميع أفراد وفئات المجتمع، كما أنها ستصبح دافعاً لبروز سلوك حضاري لهؤلاء المواطنين يخدم المصلحة العامة، من خلال ترجمة هذه القيم على أرض الواقع، عند مباشرة أعمالهم الحياتية، أينما كان وجودهم، وعلى مختلف فئاتهم، وفي جميع المجالات المختلفة: الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية وغيرها بهدف تحقيق

الصالح العام أولا لأنّ قيم المواطنة هي التي تحدد وتنظم العلاقات الاجتماعية وتحثّ على التعاون المتبادل بين أطراف المواطنة (بسام أبو حشيش 2010).

هكذا إذن تعتبر قيم المواطنة والانتماء تعبير ا صريحا عن فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية ساهمت في تطوّر المجتمع الإنساني، بشكل كبير إلى جانب الرقي بالدولة نحو ترسيخ المساواة والعدل والإنصاف والديمقراطية والشفافية وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات وعليه فهي ذات أهمية لأنّها تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة، في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح بتقوية تماسك المجتمع وتعلّق المواطن بوطنه ودولته وتدفعه إلى تطوير مجتمعه عامة ووطنه خاصة. فتفعيل حق المواطنة في المجتمع هو الآلية الناجعة للحدّ من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية في أي مجتمع ليبنى على قاعدة المساواة (سناء يوسف :23).

تحفظ قيم المواطنة للمواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته. وتؤدي إلى الرفع من الثقة لدى المواطن والدولة أحدهما تجاه الآخر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاءته وقدراته ونزاهته. لأنّ المواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي. فهي تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم المساواة وأمام توزيع الثروات العامة وكذلك أمام الواجبات من دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن والدفاع عنه. فالمواطنة هي الحقّ الفردي لكل أبناء الوطن في تقرير مصير الوطن والتمتع بكل خيراته. فضلا عن الاعتراف بالتنوع والتعدّد العقدي والعرقي واللغوي والإيديولوجي والسياسي والثقافي والطائفي والاقتصادي والاجتماعي.

تعمل المواطنة على صون هذا التنوع والتعدد واحترامه مع توفير قنوات وممرّات للمشاركة والتعاون والتكامل من أجل إغناء وإثراء المضامين والمفردات المدنية والحضارية للمواطن والوطن معا. فالمواطنة هي إطار يستوعب الجميع لأنّه إطار يحافظ على حقوق الأقلية والأكثرية، في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة. فالمواطنة الحقيقية لا تتجاهل حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية في الوطن ولا تحدث تغييرا في نسب مكوناتها ولا تمارس تزييفاً للواقع وإنّما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، بحيث توفر البيئة الصحيحة والخصبة لتكوين ثقافة المواطنة، التي تتشكّل من تفاعل ثقافات أبناء الوطن. وهي التعبير الطبيعي عن حالة التنوّع والتعدّد الموجودة في الوطن. فهي تحدّد منظومة القيم والتمثّلات والسلوك. كما تحدّد الإطار الاجتماعي المرجعي لممارسة الحقوق والواجبات والعلاقات بين الأفراد والجماعات والدولة. وبالتالي فهي ناظم سياسي ومجتمعي وأخلاقي وثقافي لفضاء الوطن بتجلياته المختلفة (موسى الشرقاوي 2005). ومن ثمّة تمثّل هذه المنظومة القيمية الأركان الحيوية التي يقوم عليها أي مجتمع نظرا لما تؤديه من دور فعال، ووظائف متعددة في ضبط السلوك وتوجيهه، بل وفي تطور ورقي المجتمعات واستقرارها في جميع المجالات. إذا نظرنا إلى المواطنة من زاوية سوسيوسياسية، فإنّنا سوف نجدها ذات تعريف جامع، وسواء من منطلق فلسفي أو قيمي، خاصة من قبل المقاربات الكلاسيكية في العلوم السياسية، التي تنظر إلى المواطنة على أنّها مكانة اجتماعية مقننة قانونيا" (سامي محمد نصار:17–18). فهي ليست مفهوما سياسيا خالصا ولا معطى قانونيا صرفا. لكنّها بالأساس وسيلة للاندماج الاجتماعي والاقتصادي، فهي آلية لتحسيس الأفراد والمجموعات بالعيش المشترك في المجتمع الواحد وتعبيرا عن هذه الكينونة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا. إذ تعد المواطنة في حقيقتها ومن خلال منظومة قيمها المتعددة سلوكا تطوعيا حضاريا يقوم به الفرد لصالح وطنه، أو

المكان الذي يعيش فيه، ومعنى هذا أنّها التزام عقدي وأخلاقي وحضاري، فالمواطنة مبنية على قيم ومبادئ الإنسان السوي تجاه وطنه ومجتمعه، حيث تصبح المواطنة لديه عبارة عن سلوك شخصي وممارسة يومية (سناء يوسف : 67). ولذلك، فإنّ مشكلاتها لن تحلّ بمجرد تحديث العلاقة بين المواطن والسّلطة وضمان حقوقه المختلفة لأن السّلطة، التي تعتبر أساس المجتمع ومصدر تنظيمه ليست سوى تعبير، بصورة أو بأخرى، عما يسود المجتمع من أفكار ومفاهيم (كمال نجيب، 2005). وبالتالي، فالمواطنة لا تنحصر في مجال ولا تحتكرها مؤسّسة اجتماعية دون الأخرى، بل هناك تكامل بين مختلف مؤسسات المجتمع، المعنية بالتنشئة الاجتماعية بدءا بالعائلة مرورا بالمدرسة وصولا إلى المؤسسة الإعلامية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة. فهذه المؤسّسات تمثل الوسائط الرئيسة لبناء شخصية الإنسان، لأنّ قيم المجتمع وأنماط السلوك فيه تنتقل إلى حد كبير من خلال العائلة وتتقوى بواسطتها (هشام شرابي 1991) كما يمثل الفضاء المدرسي آلية للتنشئة على قيم المشاركة والمبادرة والحوار، إذ من خلال البرامج التعليمية الرّسمية والمراكز الشبابية وغيرها من الهياكل التطوعية والأطر المؤسّساتية الأخرى سوف يستبطن الفرد قيم التواصل ويتدرّب على المشاركة وتحمّل المسؤولية، التي تمثّل القيم الرئيسة للمواطنة. فإذا أنشأت العائلة الطفل على قيم الطّاعة العمياء المطلقة والامتثال والانغلاق على الذات، مقومات ثقافة الرعية، فإنّها تكون قد خلقت فيه نزعة الخوف والتهرّب من تحمّل المسؤولية ورفض المشاركة وعدم المبادرة. أما إذا أنشأته على مقوّمات المواطنة وقيمها المتمثلة في الحوار والتشارك وتجنب التعصب للرّأي فسوف يكون قادرا على تحمل المسؤولية ويتصرف بكل ثقة بالنفس في تفاعله مع محيطه الأسري والاجتماعي الأوسع.

إجمالا يمكن اعتبار المواطنة من وجهة النظر المفهوم السوسيولوجية مجموعة من القيم السلوكية بالأساس، تتضمن التزامات أخلاقية واجتماعية من قبل الأفراد تجاه مجتمعاتهم،

وهم مطالبون بالحفاظ على الصالح العام من جهة، ومن جهة أخرى الإسهام في رقي مجتمعاتهم وتحضرها في كافة المجالات. ولذلك فإنّ الاعتناء بتفعيل وظائف القيم لدى الإنسان، من قبل الدول والعمل على توفير المناخ المناسب لممارستها على أرض الواقع أمر ضروري لحماية وصيانة منظومة القيم من الانحراف، ولكي تؤدي هذه القيم وظائفها السامية سواء على مستوى الفرد أو المجتمعات والأمم. ومن ثمّ تشكّل قيم الانتماء والمواطنة المصدر الأساسي الذي يحفظ للدول والأمم قوتها ونقاءها وقدرتها على الاستمرار، فهي التي تحمي البنيان الاجتماعي للأمة، في حالات الأخطار والأزمات، كما أنّها القوة التي تحتضن مصادر التفوق العلمي والتوازن الاجتماعي فتصبح هي الأداة الرئيسة لتحقيق التقدّم وحفظ المجتمعات من التحديات والأزمات (ماجد بن جعفر الغامدي: 29).

3 – قيم الانتماء والمواطنة الواجب تنميتها لدى الشاب

حدّد تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين مجموعة من القيم يرى أنّها تشكل مكونات المواطنة، ويدعو التقرير إلى تيسير اكتساب الشباب لها وهي: الوعي بالحقوق الإنسانية، والمسئولية الاجتماعية، وقيم الإنصاف الاجتماعي، والمشاركة السياسية، ومراعاة الفروق الثقافية والتعددية، والتسامح، وروح التطوع، وتقديم الرعاية والتعاون والابتكارية والتعبير عن الرأي، والالتزام بحماية البيئة. كما حدّد تقرير للاتحاد الأوربي عددا من قيم المواطنة التي ينبغي تنميتها لدى الشباب، من خلال إكسابهم المعارف أو المواقف أو تطوير المهارات في المجالات التالية: الوعي بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والمدنية، احترام وصون البيئة، حل النزاعات، حقوق ومسؤوليات المواطنين، المشاركة في تطوير المجتمع المحلي، اكتساب مهارات التفكير النقدي والمستقل،

المشاركة الايجابية في الحياة المدرسية، مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والقدرة على المشاركة السياسية في المستقبل.

تشكّل هذه الخصائص والقيم، في مجملها، مكونات المواطنة المسؤولة والتي يتحتّم تربية الفرد عليها ليصبح قادرا على الاضطلاع بها وممارستها. وذلك بتنمية بعض القيم الرئيسية للمواطنة، يرتبط بها كثير من القيم الفرعية المتداخلة معها، يرى أنّها محققة للمواطنة في أبعادها المختلفة، والتي يتعيّن على المراكز الشبابية تنميتها لدى روّادها من الشباب، وهي قيم العدل والمساواة والحرية والالتزام والمسؤولية المجتمعية والحوار والمشاركة والحفاظ على البيئة.

3-1- العدل والمساواة

العدل مطلب ضروري ينشده كل أفراد المجتمع، والالتزام به من قبل المجتمع ومؤسساته تجاه الأفراد يؤدي إلى الإيجابية في الأداء والمشاركة الفاعلة، وإلى الترابط الاجتماعي القوى بين كل مكونات المجتمع، والعدالة المدعومة بسلطة القانون تهيئ الفرص الجيدة بين أفراد المجتمع وتجعل المجتمع يعمل ككيان واحد قوى متماسك، فمن الأهمية أن يحرص المجتمع على توفير العدالة لكل أبنائه حتى يكونوا أكثر اطمئنانا على حقوقهم وممتلكاتهم وأنفسهم. وتدفع بهم إلى احترام حقوق المواطنة في علاقاتهم مع بعضهم البعض أو مع مؤسسات المجتمع وتعمق لديهم الشعور بالانتماء الوطني. ومن ثمّ فإنّ العدل قيمة ضرورية في المواطنة لأنّه فقط بالعدل يمكن أن تكون هناك مساواة بين المواطنين في جميع جوانبها كما أنّ العدل يضمن الحفاظ على الحقوق وأداء الواجبات من طرف المواطنين، وبوجود العدل يحسّ المواطنون بالمساواة وتكافؤ الفرص، وهو ما يحفز روح المواطنة لديهم (أماني غازي جرار 2011). العدل قيمة سامية دعت إليها جميع الأديان السماوية، ترتبط ارتباطا وثيقا بقيمة المساواة، فلا تتحقق المساواة إلاّ بتحقيق

العدل، ليكون الجميع أمام القانون سواء، فكلما اتسع نطاق تطبيقه، عمّ الخير والأمن والاستقرار، وكلما انتشرت العدالة الاجتماعية، زاد انتماء الناس لوطنهم، وحبهم له وإخلاصهم وتفانيهم في سبيل رفعته وحمايته والتضحية في سبيله في جميع الظروف والأوقات (إسماعيل عبد الفتاح الكافي : 48) وعليه فإنّ ركائز العدل عندما تتعمق في النفوس وتترجم في السلوك اليومي للإنسان على مختلف المستويات ستترك الأثر العميق والفعال لنهوض الأوطان وتحقيق التنمية المستدامة في ظل مناخ يسوده الأمن والاستقرار والطمأنينة. وفي المقابل فإنّ تدني قيمة العدالة أو غيابها أو انحيازها ستخلق مناخا اجتماعيا يجعل مشاركة المواطن واهتمامه بالمصلحة العامة وبشؤون وطنه ومجتمعه أمرًا ثانويا لا يعنيه.

أما المساواة فتعدّ كمطلب أول لأي فرد في أي مجتمع دعامة أساسية لتفعيل ثقافة المواطنة والمساواة في ارتباطها بمفهوم المواطنة تعني المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين، وبهذا المعنى فإنّ المواطنة المتساوية هي المحدد الوحيد للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد مع بعضهم البعض أو بينهم وبين الدولة، وبهذا تحيد الانتماءات الأخرى، والمجتمع الذي يطبق قاعدة المساواة بين مواطنين يضمن فعالية المشاركة والاستقرار في المجتمع. كما تعتبر أيضا المحور الأساسي للكثير من النظريات الفلسفية رغم الاختلاف الواضح بين الثقافات والاتجاهات الفكرية حول مفهومها، وما المقصود تحديدا منها، إلا أنّ كل ذلك لم يمنعها من أن تصبح اليوم تعبيرا صريحا عن الفضيلة، مثلها مثل العدالة والحب، فلا تجد أحد يعترض عليها. فالمساواة قيمة أخلاقية سامية، وهذا ما عبرّ عنه مونتسكيو في كتابه روح الشرائع: " ما أدعوه فضيلة في الجمهورية هو حب الوطن، أي حب المساواة، وليس هذا فضيلة خلقية، ولا فضيلة مسيحية، مطلقا، بل فضيلة سياسية"(Charles Montesquieu، ترجمة: عادل زعتير2012). ونرصد هنا

درجة الربط العالية والصريحة بين المساواة وبين حب الوطن، فغياب المساواة داخل أي مجتمع، ينعكس من خلال تفشي الظلم، وهو الشيء الذي يؤدي إلى تراجع حب الوطن لدى الأفراد داخله، فالمساواة من جانبها الأخلاقي هي " النظر إلى الإنسان من حيث هو إنسان بوصفه مساويا لباقي البشر في الحق والكرامة" (مهران حمدي: 99). أما من الزاوية السياسية فهي المبدأ الذي يعترف لجميع أفراد المجتمع بحق الاشتراك في الحكم وبحق التعيين في الوظائف العامة وفقا للشروط التي يحددها القانون دون تمييز بين طبقاتهم وثرواتهم، بحيث يكونون أمام القانون سواء، لا يختلفون عن بعضهم البعض إلا بحسب كفايتهم واستحقاقهم.

إنّ قيمة المساواة كأصل عام يتفرع عنها مجالات عديدة نذكر منها:

– **المساواة أمام القانون:** وذلك يعني أنّ جميع المواطنين بصرف النظر عن اختلافاتهم العرقية والطائفية وغيرها، متساوون أمام قوانين وشرائع الدولة.

– **المساواة أمام المرافق العامة:** وهو ما يعني أنّ كافة المواطنين متساوون أمام الخدمات التي تقدمها الدولة كالتعليم والصحة وغيرها، وأن لا تبني الدولة سياساتها العامة وفق أطر جهوية أو قبلية.

– **المساواة في تولي الوظائف العامة:** فكل مواطن يحقّ له تولي أي وظيفة حسب كفاءته ومؤهلاته وذلك بناء على معايير محددة ومحايدة.

– **المساواة أمام المنافع الاجتماعية:** فكما للمواطن حقوقا محفوظة وعليه واجبات يدفعها للدولة نظير خدمات يتمتع بها كغيره من المواطنين.

3-2- الالتزام والمسؤولية المجتمعية:

يقصد بهذه القيم مدى خضوع جميع أطراف المواطنة (المواطن، المجتمع، الدولة) للقوانين وانصياعهم لها. هذا الخضوع ينتج عنه التزام منتظم أو ذاتي يهدف للقيام

بالأعمال والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل طرف من موقعه وأدائه لدوره على أكمل وجه، مما يشجع على تأصيل قيم المواطنة (طارق عبد الرؤوف عامر، 2011). فحقيقة الالتزام تعني التمسّك بالمعايير والقيم الاجتماعية، السائدة في المجتمع، بصورة فاعلة تحقق المصلحة العامة، بهدف القيام بالأعمال والمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل طرف حسب موقعه ودوره، للوصول إلى تحقيق أهداف الجميع تحت مظلّة مصلحة الوطن، فقيمة الالتزام تعني التمسك بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع بصورة فاعلة وتحقّق المصلحة العامة (محمد أحمد درويش 2009) ويشمل التزام المواطن بالأنظمة والقوانين واحترام حريات الآخرين، والوفاء بما عليه من واجبات إزاء المجتمع والدولة. وهذا ما يمثّل عقدا اجتماعيا بين المواطنين والدولة والمجتمع بهدف تحقيق المصلحة الخاصة، فضلا عن الالتزام بالصالح العام والحفاظ على البيئة ومراعاة قواعد السلوك القويم ومقتضيات النظام العام والآداب في الداخل والخارج والإسهام في بناء وتنمية الوطن والدفاع عنه والتمثيل الجيد للدولة والمجتمع والمحافظة على سمعته في كل الظروف والأوقات، في ظلّ المصلحة العامة للوطن، مما يشكّل عاملا هاما من عوامل التطوّر وتحقيق الأمن والتنمية (علي بن حسين موسى، مرجع سابق: 42).

أما الالتزام من جانب الدولة تجاه المواطن فيفترض تأمين الأمن الداخلي والخارجي بمفهومه الشامل، في جميع المجالات، ففي ظلّ الأمن تستطيع الأمم تحقيق أهدافها وطموحاتها، وبدونه تحل الفوضى والتخلّف وتفشل مشاريع التنمية والتطور والالتزام بتحقيق العدل والمساواة وسيادة القانون عند تطبيق القوانين والأنظمة، وأن يكون الحكم وفق المنهج الذي يرتضيه الشعب (عبد الرحمان الزنيدي : 18). والالتزام بضرورة إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وتأمين سائر الخدمات العامة والاجتماعية الأخرى التي تؤمن لهم الحياة المعيشية الكريمة، فضلا عن تأمين الحريات بأنواعها للمواطن، في جميع

مجالات الحياة، كحرية العمل والسكن والتملك، وحرية الرأي وغيرها (سليمان عبد الرحمن الحقيل 1996). والالتزام باعتماد مبدأ تكافؤ الفرص في جميع مجالات أنشطة الدولة بصورة تحقق الصالح العام، وتعمل على رقي الوطن وتطوّره (منى مكرم عبيد 2006).

3-3- قيمة الحوار

يعد الحوار من القيم الحضارية والإنسانية الضرورية، والتي يتعين على الأفراد والمجتمعات ممارستها، للتعامل الايجابي مع المتغيرات المعاصرة، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، والإفادة من ايجابيات الحوار في تحقيق المواطنة الفعالة للفرد داخل المجتمع. ويعرّف الحوار بأنّه نظام لغوى للتخاطب بين المتحاورين يتضمن خطاباً إعلاميا ورسالة ذات مضمون وطني وقومي وإنساني (حسين جمعة 2008) . كما يعرف بأنّه حديث بين طرفين أو أكثر حول قضية معينة، الهدف منها الوصول إلى الحقيقة، بعيدا عن الخصومة والتعصب بل بطريقة علمية إقناعية، ولا يشترط فيها الحصول على نتائج فورية (خالد محمد المغامسي 1925). ويعرف كذلك بأنّه عملية تتضمن تبادل الحديث بين الأطراف المتحاورة حول قضية معينة من أجل تبادل المعرفة والأفكار، ويغلب على هذه العملية الهدوء والبعد عن التعصب والخصومة، بإتباع أساليب تربوية وعلمية واجتماعيه مع استعداد كل طرف بقبول رأي الطرف الأخر (إبراهيم عبد الله العبيد، 2009) وينظر إلى الحوار على أنّه أحد القيم الاجتماعية اللازمة لتحقيق التوازن والتواصل داخل المجتمعات فضلا عن إقامة علاقات اجتماعية ناجحة بين الأفراد، من خلال احترام آراء الآخرين، والاستماع الجيد لهم (منى صبحي الحديدي وجمال محمد الخطيب 2007).

يتضح من هذه التعريفات أنّ الحوار هو جوهر التفاعل بين الأفراد والجماعات من خلال تبادل الآراء والأفكار في المواقف الاجتماعية المختلفة، بغية استجلاء الحقيقة بطرق

علمية قائمة على الدليل والبرهان، مع قبول الحقيقة بعيدا عن التطرف في الفكر أو التعصب في الرأي، بأن يبنى الحوار على العقل والأساليب العلمية في إطار تربوي واجتماعي، وبذلك يكون الحوار أحد قيم المواطنة التي تشبع حاجة إنسانية يتطلبها الاجتماع الإنساني. ويمكن تحديد أهمية الحوار في تحقيق المواطنة الصالحة للأفراد فيما يلي:

– ينتج الحوار مرحلتين أساسيتين من مراحل التفاعل الاجتماعي هما: مرحلة التقييم الاجتماعي، والتي تشمل أشكال من الحوار مثل طلب الرأي والتحليل والتعبير عن المشاعر والرغبات وإبداء الرأي، والمرحلة الثانية هي الضبط الاجتماعي، أي محاولات الأفراد للتأثير بعضهم في البعض الأخر، وتشمل طلب الاقتراحات والتوجيه، والطرق الممكنة التي تساعد على الوصول إلى أفضل الحلول وهي مرحلة مهمة وفاصلة بالنسبة لفئة الشباب (عبد الله الرشدان 2008).

– يؤدى الحوار إلى تنمية روح التعاون والعمل الجماعي، الذي يجمع كافة الطاقات والقدرات للأفراد التي تتفاوت في اتجاهاتها وأرائها الفكرية، بما يسهم في اتجاه الرأي نحو الوسطية والبعد عن التطرف، فالحوار من الوسائل التي تعين على بناء الروح الجماعية (محمد بن عبد الله الدويش 2002).

– يعدّ الحوار أداة اتصال وتفاهم وتوافق، وتقريب للخلاف بين الرؤى والمشاعر والثقافات، فضلا عن إشاعة قبول الآخر والارتقاء بعواطف القبول الحسن نحو تجذير المحبة ونبذ الكراهية والتعصب، مما يؤدي إلى الانفتاح على الآخر في صميم مبدأ المواطنة المستندة إلى الحقوق والواجبات وإلى العدل والتكافؤ والكفاءة لإنتاج ثقافة مشتركة أساسها الحوار الفعال (حسين جمعة : 15).

– للحوار فوائد في حالات الاتفاق والاختلاف، ففي حالة اتفاق المتحاورين في الرأي على القضية المثارة للحوار، ففي الاتفاق اطمئنان وثبات على الرأي، حيث يتأكدّ الفرد من صواب رأيه فيستفيد هو ويفيد غيره، أما الاختلاف المقبول تبرز ايجابيات في التعرف على جميع الاحتمالات الممكنة، وفي الاختلاف رياضة للأذهان وتلاقح للآراء، وفتح مجالات التفكير للوصول إلى سائر الافتراضات التي تستطيع العقول المختلفة الوصول إليها، مما يؤدى إلى تعدّد الحلول للوصول إلى الحلّ المناسب (طه جابر فياض العلواني 1905) .إنّ الالتزام بهذه الآداب يتطلب من مؤسسات التربية على قيم المواطنة ممثلة في المدارس والجامعات والمراكز الشبابية تطوير لغة الحوار لدى الأفراد من خلال تربيتهم عليها وعلى التمسك بها، وتزويدهم بالمعارف والاتجاهات والسلوكيات المحققة لها، ليألفوا لغة الحوار ويكتسبوا القدرة على إدارته وكيفية التعامل مع الرأي المخالف وتقريب وجهات النظر وغيرها من متطلبات الحوار، وبذلك يعد الحوار مطلبا ضروريا لتحقيق المواطنة التي عمادها التفاعل والتآلف بين أفراد المجتمع، لاسيما الحوار الهادف البناء الذي يؤدى إلى التعاون والتماسك الاجتماعي وتصحيح الأفكار الخاطئة والمتطرفة، بما يحقق الأمن الفكري وكلّها متطلبات ضرورية للاستقرار ودعم الولاء والانتماء للمجتمع.

3-4- قيمة المشاركة

من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشارك في الأعمال المجتمعية، لاسيما في الأعمال التطوعية، فكل إسهام يخدم الوطن. تجسيدا لقيم المشاركة التعاون والتقاسم ومساهمة الأفراد في تدبير شؤون مجتمعهم وإبداء الرأي والقيام بمبادرات تهدف إلى تحقيق المنفعة للأوطان. تشمل المشاركة الوسائل المختلفة التي يمكن من خلالها أن يساهم المواطنون في خدمة الوطن والمساهمة في إدارة الشأن العام. ومن ثمّة تعني المشاركة مختلف الوسائل التي تسمح للمواطنين بالمساهمة في القرارات بجماعاتهم، فهي

عملية المساهمة في الشأن العام أو في وضع القرار أو في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وهي تظهر من خلال الفعل والعمل والتضامن والاندماج والانخراط والمساهمة والمشاركة تعني ممارسة المواطن للمواطنة حقوقا واجبات وهي سلوك تطوعي إيرادي ومكتسب إيجابي واقعي ملموس. كما تعتبر المشاركة الترجمة العملية والمحسوسة للانتماء، إذ لا يقبل على المشاركة الطوعية والإرادية والفاعلة إلاّ من كان فخورا بالانتساب إلى وطنه، ومقتنعا بخياراته الكبرى وهو ما لا يتحقّق إلاّ بالمساهمة في وضعها (واضحة السويدي، 1983) تولي وتقلّد الوظائف العامّة. وعن طريق المشاركة الفاعلة والنشيطة في الحياة اليومية تغدو المواطنة سلوكًا يوميًا، وممارسة عملية يكون الفضاء العام مجالاً لها بمكوّناتها الاجتماعية (الجمعيات والمنظمات) وبمكوّناته السياسية (الأحزاب السياسية). وهي نتيجة لكل ذلك "مبدأ عام لا يرتبط بمناسبة معينة، وهي جهد بيداغوجي ونفسي وفعل مواطنة بامتياز، ذلك أنّ المشارك مواطن مقتنع بمبادئ سامية منها التعايش وحق الاختلاف وتقبّل النقد والتفاعل مع الغير بغضّ النّظر عن مرجعيته واقتناعاته الفكرية والسياسية". ومن هذا المنطلق كانت المشاركة حقًا تضمنه المواثيق الدولية وفي مقدمتها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. فقد جاء في المادّة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر 1948):

1-لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامّة لبلاده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرّا.

2-لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلّد الوظائف العامّة في البلاد.

أمّا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نصّ في المادّة 22 على أنّ:

1-لكل فرد الحق في حرية المشاركة مع الآخرين بما في ذلك تشكيل النقابات العامة والانضمام إليها لحماية مصالحه.

2-لا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تستوجبها في مجتمع ديمقراطي مصالح الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادّة دون فرض القيود القانونية على أعضاء القوات المسلّحة والشرطة في ممارسة هذا الحق.

هكذا إذن تعتبر المشاركة ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية وقيمة راسخة تمكّننا من التمييز بين النظم السياسية الديمقراطية، التي تقوم على أساس المواطنة وبين النظم الاستبدادية التي تقوم على أساس الشمولية والتسلّط. وهي حلقة الوصل بين الحقوق والواجبات، فالمشاركة في اختيار الحكام حقّ للمواطن وواجب تمليه عليه صفة المواطنة التي يتمتع بها. وتلعب المشاركة دورا بارزا في حياة المواطنين كقيمة ثابتة وركيزة أساسية، فإذا كانت المواطنة هي التمتّع بالحقوق وأداء الواجبات فإن المشاركة هي الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والواجبات فلا تكاد تخلو حياة المواطنين اليوم في كل الدول الديمقراطية والتي تعرف ازدهارا كبيرا لتطبيقات المواطنة داخلها من مظاهر المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهي بذلك وسيلة لتحقيق مواطنة الفرد داخل دولته وفي كنف النظام السياسي الذي ينتمي إليه (ماجد بن جعفر الغامدي : 56). وتنبغي الإشارة إلى أنّه منذ إعلان السنة الدولية للشباب سنة 1985، حدّدت الجمعية العامة مشاركة الشباب على أنّها تشتمل على أربعة عناصر :المشاركة الاقتصادية التي تتعلق بالعمل والتنمية والمشاركة السياسية التي تتعلق بعمليات صنع القرار وتوزيع السلطة والمشاركة الاجتماعية التي تتعلق بالمساهمة في مختلف مناحي الحياة، داخل المجتمع والمشاركة الثقافية التي تتعلق بالفنون والموسيقى والقيم ومن الوجهة العالمية، وتمثّل المشاركة أيضا إحدى الاستراتيجيات الإنمائية ويمكن اعتبارها عملية تستطيع من خلالها الجهات المعنية التأثير على المبادرات والموارد الإنمائية، والمشاركة في السيطرة عليها .

وتستتبع المشاركة توافر الشفافية والصراحة والمساهمة في القرارات العامة (الأمم المتحدة، الجمعية العامة 2000).

تعتبر قيمة المشاركة السياسية أحد الأبعاد المهمة في تعزيز ثقافة المواطنة التي تسعى المؤسسات رعاية وتأطير الشباب إلى إدماجها وبشكل مكثف في أنشطتها وبرامجها، فمن خلال المشاركة السياسية يتمكن الفرد من المشاركة في تحقيق أهداف التنمية في مجتمعه، ولا يمكن تصور تنمية حقيقة فاعلة في المجتمع بدون مشاركة سياسية من قبل الأفراد، لأنّهم هم المحرك الحقيقي لجوهر التنمية، كما أنّ من لوازم قيمة المشاركة السياسية للفرد في المجتمع أنّها تعمل على ترسيخ قواعد العيش المشترك داخل الوطن بين كافة أطيافه، ونبذ التعصب والعنف بينهم، وتعمق قيم الحوار والمساواة بين أفراد المجتمع، وتعمل على الانتقال بهم من ثقافة الرعية إلى ثقافة المواطنة. وتجمل هند عروب الفروق بين هاتين الثقافتين في المعاني التي يشملها الجدول التالي (هند عروب 2006):

المشاركة السياسية بين ثقافة الرعية وثقافة المواطنة

	ثقافة الرعية	**ثقافة المواطنة**
1	خضوع الفرد	مشاركة فعلية للفرد
2	ركود اجتماعي	دينامية اجتماعية
3	الشخصنة	التواصل والحوار
4	غياب الحريات والحقوق	توافر الحريات والحقوق
5	أنانية المصالح	توحيد المصالح
6	غياب كلي لرقابة المحكوم على الحاكم	حضور الرقابة للمحكوم على الحاكم
7	تنافر وقهر	تماسك وتضامن اجتماعي

3-5- قيمة المحافظة على البيئة

أضحى الاهتمام بالبيئة وقضاياها من الموضوعات الرئيسة والهامة في المجالات السياسية والتربوية، يعكس ذلك زخم ما يعقد من مؤتمرات كونية، ومعاهدات واتفاقيات دولية تعنى بالحفاظ على البيئة، وأصبحت المواطنة البيئية Environnemental Citzenshipمن قيم المواطنة المستحدثة التي وردت في كثير من التقارير الدولية والعربية مثل: تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين Jacques (Deleuze 1998) حيث أكدّ التقرير على ضرورة الالتزام بحماية البيئة ضمن مجموعة القيم التي يرى أنّها تشكل مكونات المواطنة، كما حدّد التقرير الاستراتيجي العربي(2005) صيغا جديدة للمواطنة، منها المواطنة البيئية التي تعزز الاهتمام بقضايا وشؤون البيئة. وكذلك وردت قيم المواطنة البيئية في تقرير للاتحاد الأوربي لسنة 2012، فقد ورد في التقرير أنّ الحفاظ على البيئة من القيم التي تعكس اهتمام الفرد بالمشاركة في الشأن العام من خلال ارتباطه بالبيئة، ومن ثم دمج الفرد في مستقبل بيئته ومجتمعه، ومن ثمة فإنّ أهمية التربية على المواطنة البيئية تكمن في استعدادات الفرد للمشاركة في حماية البيئة والمحافظة عليها، ومواجهة المشكلات والقضايا البيئة، واتخاذ القرارات المناسبة لحلّها على اعتبار أنّ المواطنة الفعالة تتضمن قدرة الفرد على المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالحفاظ على البيئة (عبد الملك طه الرفاعي 2007).ومن مظاهر الاهتمام بالمواطنة البيئية تضاعف الحديث مؤخرا لدى شعوب وحكومات العالم، وبشكل مكثّف، حول قضايا وشؤون البيئة وضرورة تنمية الحس البيئي، كما أصبحت دراسة التغير البيئي أحد الاهتمامات التي تلقى رواجا واسعا، في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وكان هذا كله تعبيرا واضحا عن وجود مشكلة تتضخم مع الوقت بين الإنسان والمكان أو بين الإنسان والبيئة. ويقصد بالبيئة في المفهوم العام " الوسط أو المجال

المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه" (زين عبد المقصود 2000) ولخص إعلان ستوكهولم مفهوم البيئة بأنّها كل ما يحيط بالإنسان يؤثر فيه ويتأثر به. ويركز علماء النفس في تعريفهم للبيئة على المصادر الداخلية للمتغيرات وكل ما يثير سلوك الفرد والجماعة، بينما تتناول الدراسات الاجتماعية في دراستها للبيئة على الظروف الخارجة عن الفرد والتي تتمثل في العوامل الاجتماعية والثقافية والمادية (محمد عاطف غيث 1990). وتشير بعض الدراسات البيئية (أحمد عبد الجواد 1995) إلى أنّ للبيئة عدّة أقسام هي:

- **البيئة الطبيعية**، وتشمل كافة الظواهر الطبيعية.
- **البيئة الاجتماعية**، ويقصد بها مجمل العلاقات بين أفراد المجتمع وأنماط المعيشة والنظم الاجتماعية.
- **البيئة النفسية**، وتشمل كل ما يثير سلوك الفرد والجماعة ويؤثر فيه.
- **البيئة الجمالية**، وهي تعني كافة مظاهر الجمال في البيئة المحيطة.
- **البيئة الثقافية** وهي المناخ العلمي السائد في المجتمع والذي يتمثّل عادة في الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة.

خاتمة :

إجمالا القول يمكن الإقرار بأنّ الحفاظ على البيئة يعنى بتوجيه سلوك الأفراد نحو صيانة البيئة وتنميتها بالحفاظ على مكوناتها من التلوث والتدهور، من خلال الحفاظ على المحيط الحيوي للإنسان مما ينعكس ايجابيا على صحة الأفراد وتقدّم المجتمع. ومن ثمّ فإنّ المحافظة على البيئة هي عملية بناء وتنمية اتجاهات ومفاهيم وقيم وسلوكيات بينية لدى الأفراد بما ينعكس إيجابا على حماية البيئة والمحافظة عليها وتحقيق نوع من العلاقات المتوازنة التي تحقق الأمان البيئي (زين عبد المقصود : 14). ومن جهة أخرى فإنّ تعزيز القيم والجانب الأخلاقي للأفراد للمحافظة على البيئة غاية في الأهمية، حيث

يتحوّل الفرد إلى مدافع عن موارد البيئة والعناية بها، مدرك لأهمية دوره في مواجهة مشكلاتها وسبل استغلال الموارد الطبيعية في البيئة مع إدراك المشكلات البيئية واقتراح أنسب الأساليب لمواجهة هذه المشكلات. فالمحافظة على البيئة هي نتيجة طبيعية للوعي الإيجابي، وبذلك يتأكدّ دور الأنشطة الشبابية في نجاح التعلّم البيئي والمحافظة على البيئة في تصميم برامج حرة تسمح بالمشاركة الفاعلة في التعرّف على البيئة وجمع البيانات عنها وتدريب الشباب على دراسة مشكلاتها وتطبيق معارفهم عليها ومن ثم تكوين قيم واتجاهات إيجابية نحو البيئة وتحمل المسئولية الأخلاقية نحو قضاياها (R Yerkes, Yerkes, & K. Haras2002). وتتحدث بعض الدراسات (هدى بابطين 2002) عما أسمته بالقيم البيئية التي تتجّه نحو احترام البيئة وتقدير المحافظة على مواردها، كما ترسم عددا من الأهداف التي ترتكز عليها تلك القيم ومنها: تعزيز تفاعل الفرد مع بيئته والمحافظة عليها، وتنمية الاتجاهات الايجابية نحو دور الكائنات الحية في التوازن البيئي، وتنمية الإحساس بأهمية العمل الجماعي في حماية البيئة واستثمار مواردها، وتقدير جهود المجتمع ومنظماته في حماية البيئة وتنميتها.

تعدّ منظومة هذه القيم من أهم مقومات المواطنة في الدولة الرشيدة، كما أنّها من سمات المجتمعات المتطورة ومصدرا للسلوك الحضاري، كونها المعيار المحدد للحقوق والواجبات، بل هي المحرك الرئيس للوصول إلى ترجمة المواطنة على أرض الواقع، ومن ثمّ فإنّ تطوّر المجتمع واستقراره يتوقّف على مدى ممارسة قيم المواطنة الكاملة من قبل جميع شرائح وفئات المجتمع (كمال دسوقي 2000). وتتضح أهمية القيم وما تقوم به من وظائف سامية في حياة الأمم والشعوب والأفراد، جليا عندما تتوفّر لها المقومات والظروف الملائمة التي تسهم في تأصيل وتعميق هذه القيم، ومن ثم ممارستها على أرض الواقع وليس مجرد شعار يرفع، وقد أشار البعض إلى أنّ تحقيق ذلك يتوقف على

عاملين رئيسيين: قدرة الحكومة الرشيدة على مدّ جسور الثقة بينها وبين الجماهير في جميع المجالات المختلفة، في مناخ يسوده الأمن والاستقرار والتطور، وطبيعة القيم والمبادئ الاجتماعية التي تقوم عليها حياة الأفراد وعلاقة بعضهم ببعض وعلاقتهم بالدولة وأجهزتها المختلفة (منير المرسي سرحان 2002).

إنّ المواطنة كفكرة تهدف أساسا إلى تعزيز الانتماء ونبذ كل أشكال الإقصاء والتهميش مع التعلّق بقيم التسامح والتعايش المشترك، وهذه القيم النبيلة وسيادة عقلية المشاركة ونبذ التواكل والانخراط الطوعي في الحياة العامة تزيد من تعلّق المواطن ببلده، وتعطيه شحنة عالية من الوطنية تدفعه للحرص على المساهمة في تنمية البلاد ودفعها نحو الرّقي والرّخاء. ولتحقيق هذه القيم لابدّ من الإعداد الفعال والناجع للفاعلين في المجال الشبابي، الذين يمكنهم غرس هذه القيم وتنميتها لدى الشباب، من خلال القيام بأدوار أكثر فاعلية بمختلف المؤسسات الشبابية. ومن ثمّة تبقى هذه التصوّرات في حاجة ماسة إلى استراتيجيات وسياسات شبابية تكون جزء من السياسات العامة للدول للاستجابة لمختلف التحديّات والمشكلات التي تواجه الشباب لذلك يعدّ تشخيص الحاجيات والمشكلات ورصد الانتظارات مرحلة رئيسية وتأسيسية من مراحل إعداد السياسات الشبابية وتحديد أبرز مضامينها واتجاهاتها لأنّها نابعة من الاعتراف المزدوج بمشكلات واحتياجات الشباب وفي ذات الوقت بقدرة الشباب على مواجهة التحديات والانخراط في سيرة التنمية كشريك استراتيجي فاعل.

References

Al-Muʿjam al-Wasīṭ (The Intermediate Arabic Dictionary).

Abdelmajid, Hanan Mohamed. Social Change in Modern Islamic Thought. Virginia: International Institute of Islamic Thought, 2011.

Esteitieh, Dalal. Social and Cultural Change. Jordan: Dar Wael for Publishing, 2004.

Al-Zoghbi, Mohamed Amin. Social Change. Beirut: Dar Al-Tali'a for Printing and Publishing, 1982.

Parsons, Talcott. "Functional Theories of Change," in Social Change: Its Sources, Models, and Outcomes, edited by Amitai Etzioni, translated by Mohamed Ahmed Hannouna. Damascus: Syrian Ministry of Culture Publications, 1984.

Masdali, Fatima. Rural Society and Change Related to State Intervention: The Zemamra Case. Rabat: Dar Al-Salam for Printing, Publishing, and Distribution, 2005.

Lalande, André. Lalande's Philosophical Encyclopedia, Arabic translation by Khalil Ahmed Khalil. Beirut: Owaydat Publications, 1996.

Madkour, Ibrahim. Dictionary of Social Sciences. Cairo: General Egyptian Book Organization, 1975.

Madbouly, Abdel-Khaleq. Legitimacy and Rationality in Education: Critical Studies in Thought and Practice. Cairo: Egyptian Lebanese Publishing House, 1999.

Boudon, Raymond. Critical Dictionary of Sociology, translated by Salim Haddad. Beirut: University Institution for Studies, Publishing, and Distribution, 1986.

Badawi, Ahmed. Dictionary of Social Science Terminology. Beirut: Librairie du Liban, 1978.

Nassar, Sami Mohamed. Educational Issues in the Age of Globalization and Postmodernity. Cairo: Egyptian Lebanese Publishing House, 2005.

Hassan, Tahani. Culture and Subcultures. Cairo: University Knowledge House, 1997.

Afifi, Mohamed El-Hadi. Education and Social Change. Cairo: Anglo-Egyptian Bookshop, 1975.

El-Hermassi, Abdel-Latif. “Strategies of Symbolic Resistance to Colonial Modernity: Tunisia and Algeria as a Case Study,” in Culture and the Other. Tunis: Arab Book House, 2006.

Tawfiq, Issam. Introduction to the Study of Arab Society. Amman: Dar Al-Fikr, 2008.

Fukuyama, Francis. The End of History and the Last Man, translated by Hassan Ahmed Amin. Cairo: Al-Ahram Center for Translation and Publishing, 1993.

Darwish, Mohamed Ahmed. Globalization, Citizenship, and National Belonging. Cairo: Alam Al-Kutub Library.

Al-Tabbai, Kamal. Westernization of the Third World. Cairo: Dar Al-Ma‘arif, 1993.

Abu Hushaysh, Bassam. “The Role of Faculties of Education in Developing Citizenship Values among Student Teachers in Gaza Governorate.” Al-Aqsa Journal, Issue 14, Palestine, 2010.

Al-Sharqawi, Moussa. “University Students’ Awareness of Certain Citizenship Values: A Field Study.” Journal of Studies in University Education, Issue 9, Cairo, 2005.

Najib, Kamal. “Citizenship and School Culture in Egyptian Society.” Working Papers of the Center for Economic and Social Research. Tunis: Center for Economic and Social Research, 2005.

Sharabi, Hisham. Introductions to the Study of Arab Society. Beirut: Dar Al-Tali'a, 1991.

Deleuze, Jacques. Learning: The Treasure Within. Report of the International Commission on Education for the Twenty-First Century, translated by Jaber Abdel-Hamid Jaber. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabia, 1998.

Jarrar, Amani Ghazi. Global Citizenship. Amman: Dar Wael for Publishing and Distribution, 2011.

Montesquieu, Charles de. The Spirit of the Laws, translated by Adel Zaiter. Cairo: Kalimat Arabia for Translation and Publishing, 2012.

Amer, Tarek Abdel-Raouf. Citizenship and National Education: Global and Arab Trends. Cairo: Tiba Publishing and Distribution, 2011.

Al-Huqail, Suleiman Abdel-Rahman. Patriotism and Its Requirements in Light of Islamic Teachings. Riyadh: Technical Offset Press, 1996.

Ebeid, Mona Makram. Citizenship: Concepts and the Scientific Foundations of Knowledge. Cairo: International Center for Future and Strategic Studies, Issue 15, 2006.

Jomaa, Hussein. "The Culture of Dialogue with the Other." Damascus University Journal, Vol. 24, Issues 3–4, Damascus, 2008.

Al-Mughamisi, Khaled Mohamed. Dialogue: Its Ethics and Applications in Islamic Education. Riyadh: King Abdulaziz Center for National Dialogue, 2009.

Al-Obaid, Ibrahim Abdullah. Promoting a Culture of Dialogue and Its Skills among Secondary School Students: Motives and Justifications.

Published PhD Dissertation, College of Education, King Saud University. Riyadh: King Abdulaziz Center for National Dialogue, 2009.

Al-Hadidi, Mona Sobhi & Al-Khatib, Jamal Mohamed. Emotional and Social Education for General Education Students. Riyadh: Arab Bureau of Education for the Gulf States, 2007.

Al-Rashdan, Abdullah. Sociology of Education. Jordan: Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, 2008.

Al-Duwish, Mohamed bin Abdullah. Youth Education: Goals and Means. Riyadh: Dar Al-Watan for Publishing, 2002.

Al-Alwani, Taha Jaber Fayad. The Ethics of Disagreement in Islam. Book of the Ummah Series, Qatar, 1405 AH.

Al-Suweidi, Wadha. Developing Citizenship Education Values among Preparatory School Girls in Qatar. Doha: Dar Al-Thaqafa for Publishing, 1983.

Aroub, Hind. The Culture of Citizenship in Subjects' Lands. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2006.

Al-Rifai, Abdel-Malik Taha. "Scientific Education and the Achievement of Environmental Citizenship," in Proceedings of the 11th Scientific Conference: Education and Human Rights. Tanta, Egypt, Faculty of Education, Tanta University, May 2007.

Abdel-Maqsoud, Zain. Contemporary Environmental Issues. Alexandria: Mansha'at Al-Ma'aref, 2000.

Al-Laqqani, Ahmed Hussein & Mohamed, Farea Hassan. Environmental Education: Duty and Responsibility. Cairo: Alam Al-Kutub, 1999.

Gheith, Mohamed Atef. Dictionary of Sociology. Cairo: University Knowledge House, 1990.

Abdel-Jawad, Ahmed. Environmental Education. Cairo: Arab House for Publishing and Distribution, 1995.

Babteen, Huda. Level of Awareness of Certain Environmental Risks among Female Students of the College of Education. Unpublished Master's Thesis, Mecca: College of Education, 2002.

Desouki, Kamal. Society and the Study of Society. Cairo: Anglo-Egyptian Bookshop, 2000.

Sarhan, Munir Al-Morsi. Studies in Educational Sociology. Cairo: Anglo-Egyptian Bookshop, 2002.

Yerkes, R., Yerkes, & Haras, K. Outdoor Education and Environmental Responsibility. ERIC, ED414112, 2002.

Dubar, Claude. The Crisis of Identities: The Interpretation of a Transformation. Paris: PUF, 2000.

Rocher, Guy. Introduction to General Sociology, Vol. 3: Social Change. Paris: PUF, 1986.

Boudon, Raymond. The Place of Disorder: A Critique of Theories of Social Change. Paris: PUF, 1984.